

نص الحوار الذي أجراه الأخ الكاتب العام محمد الدرويش مع جريد الصباح بتاريخ 26 مارس 2010 تحت عدد 3097

الدرويش: الحكومة تماطلت في التعامل مع ملفات التعليم العالي

كاتب عام النقابة الوطنية للتعليم العالي قال ل"الصباح" إننا اضطررنا إلى خوض
إضراب في الجامعات والمعاهد ومراكز البحث

قال محمد الدرويش، الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي، إنه لا يتلقى أي ضغط أو توجيه من أية جهة حزبية أو غيرها في إطار المسؤولية التي يضطلع بها على رأس هذا الإطار النقابي منذ سنة تقريبا.
وأضاف الدرويش، الذي خاضت نقابته إضرابا وطنيا الثلاثاء الأربعاء الماضيين، أن الحكومة والوزارة الوصية على التعليم العالي تتعامل مع ملفات العاملين في القطاع بنوع من اللامبالاة وأنها تعتمد سياسة صم الآذان...

♦ اتخاذ الأجهزة الوطنية للنقابة الوطنية للتعليم العالي خوض إضراب وطني يومي 23 و 24 مارس 2010 جاء بسبب صمت الحكومة وتماطلها في الطي النهائي لملفات حصل فيها اتفاق مسبق بين القطاع الوصي والنقابة الوطنية للتعليم العالي توج بإصدار بلاغ مشترك في الموضوع يوم 30 يونيو 2009 وبيلاغ تأكيدي من جانب الوزارة الوصية يوم 5 نونبر 2009 وقد مر على ذلك سنة تقريبا. وبين المرحتين بعثنا برسائل واضحة إلى كل مسؤولي التربية والتكوين بالمغرب همت بالخصوص استعدادنا للتعاون والعمل المشترك المسؤول من أجل تعليم عالي متطور ببلادنا ومشروع مجتمعي متطور تكون فيه الجامعة المحور الأساس لكل دينامية مجتمعية بكل مستوياتها، كما تضمنت هاته الرسائل قرارنا بتطوير العمل النقابي والمطلبي الذي ميز مراحل مضت لتصبح فيه النقابة نقابة عالمية، نقابة ليس فقط مطلبية تدافع عن كرامة الأستاذ الباحث وعن ظروف اشتغاله وتقف إلى جانب تطبيق القانون ومقتضياته وكذا مقتضيات مراسيمه التطبيقية بل تقدم اقتراحات علمية وعملية تخدم إيجاباً المصلحة العليا للوطن ولأبنائه. لكن مع كل أسف ضلت رسائلنا طريق قارئها النهائي والمقصود ولم تجد أذانا صاغية لدى الحكومة والأطراف المعنية مباشرة بمقترحاتنا وهذا أمر نأسف له !!!

وأجدد قولي إن النقابة الوطنية للتعليم العالي لا ترغب في ممارسة الإضراب مع أنه حق دستوري لأن مكوناتها تعي جيداً الانعكاسات السلبية التي تحصل من جراء خوضه، ولكن الأطراف الحكومية المعنية بحل الملفات المطلبية للنقابة ليس لها هذا الإحساس ولم تتحرك لا للسؤال ولا لتقديم الجواب. إنه الصمت غير المبرر وغير المفهوم. وقرار الإضراب ليومي 23 و 24 مارس 2010 لن يتبعه تصعيد إذا حلت مشاكل الملف المطلبي المتفق بشأنه. أما إذا استمر الصمت واللامبالاة فلذلك معنى آخر ولكل معنى مواقف ولكل مقام مقال وقرار.

◆ ماذا لو أجبتمكم بعكس ذلك ؟ أي أن أقول إننا اليوم نعتبر أن المشاكل المطالبة مقدور على حلها أكثر من أمس. فالحكومة التي استطاعت تخصيص 12,6 مليار للتعليم العالي أليست قادرة على حل أشباه مشاكل ؟

إن التفكير في أن النقابة في عهد الحكومات السابقة بوزراء من حزب معين كانت تشتغل بنبرات معينة أمر مردود عليه. فلا بأس من التذكير بالمعارك النضالية التي خاضتها النقابة الوطنية للتعليم العالي : إضرابات وطنية أيام 22 دجنبر 2004، 12 و 13 أكتوبر 2005 و 17 مايو 2006 و 9 نونبر 2006 و 29 -30 يونيو 2007 وقبلها وبعدها نضالات من أجل الملف المطالب الوطني. إن العمل النقابي في العالم لا يخضع – كما هو الحال في المغرب بالنسبة لنا – إلى أي ضغط من أي جهة كانت ودعيني أذكركم والرأي العام الوطني بأول خروج إعلامي بعد انتخابي كاتباً عاماً لهاته النقابة العتيدة الوطنية حيث أكدت فيه على ضرورة وجود مسافة مذكورة بين النقابي والحزبي وهذا أمر معقول ومحمود. وهو كذلك اليوم. إن نقابة التعليم العالي إطار للنخبة العالمية والمفكرة لبلدنا وأعضاؤها مستفيدة منهم إطارات أخرى تنظيراً وتطبيقاً.

ثم إن مسألة التعليم مسألة هي الثانية في أولويات الدولة المغربية بعد قضية الصحراء. وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان. ومعنى ذلك أن الأمر يجب أن يعطى على كل الأحزاب والجهات الحكومية وغير الحكومية ويبتعد عن أي حسابات سياسية أو شعبية بمزايدات لا منطقية ولا معقولة. إنه أمر إجماع وطني. فلا ضرورة لتقديم هذا التأويل أو ذاك بغطاءات حزبية أو قبلية أو تقريبيه من جهة معينة. إن مثل هاته الأطروحات هي أطروحات تشويش وعض الطرف على الحقائق. التعليم قضية الجميع ومسؤولية الجميع وأدوار الجميع. ومن خرج على هذا الإجماع فهو...

لذلك لطفاً ولا ضرورة لأي تأويل أو تفسير يبتعد عن الوقائع الحقيقية. أؤكد لك أن لا ضغوط حزبية على النقابة الوطنية للتعليم العالي ولا ضرورة لأن تكون. أنا شخصياً أتحمّل مسؤولية الكاتب العام للنقابة منذ سنة تقريباً بجانب زملاء مناضلين لي من مشارب مختلفة وقناعات مختلفة... لم أتلّق أي ضغط ولا توجيه ولا ... إننا نقوم بما يجب أن نقوم به. وهذا لا يعني أنني مع الاستقلالية التامة لأنها بكل بساطة ستسقط في حوض إطارات أخرى !!!

◆ إن النقابة الوطنية للتعليم العالي لا تقدم ضمن ملفها المطالب إلا المهم للأستاذ الباحث وللمؤسسات وللتعليم العالي والبحث العلمي ببلدنا لذلك فأمر ملف أستاذ واحد هو بنفس أهمية ملف كل الأساتذة الباحثين وهذا اختيار مبدئي.

ودعيني أذكركم والرأي العام معك ببعض منها :

1- ملف استرجاع 6-9 سنوات بالنسبة لحملة دبلوم الدراسات العليا أو دبلوم مهندس الدولة متأخر في معالجته من قبل الحكومة وأخص بالذكر الوزارة الأولى ووزارة المالية، ووزارة تحديث القطاعات، ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

2- حل مشكل المجنسين ويتعلق الأمر بسبع حالات يعاني أصحابها من حيف غريب من نوعه إذ يحصل هؤلاء الأساتذة على تقاعد لا يفوق 4000,00 درهماً في الشهر لأنهم وضعوا

في النظام الجماعي لصرف معاشات التقاعد RCAR في حين أن زملاءهم في نظام المعاشات الصندوق المغربي للتقاعد CMR يحصلون على 100/100 وقت تقاعدهم. وهذا عيب في نظام التقاعد المغربي.

3- تعميم سن التقاعد في سنة 65 اختيارياً على كل الأساتذة الباحثين. واسمح لي أن أقول لك إن هذا أمر غريب فكيف يتم رفض طلب النقابة الوطنية للتعليم العالي بخصوص هذا الملف؟ إن النقابة تبين بالملحوس بمطلبها هذا ومطالبها الأخرى على كونها نقابة مواطنة لأن هذا النوع من المطالب تجعل الحكومة خاصة تريح مناصب مالية لأساتذة اكتسبوا تجربة خاصة في التدريس والبحث والتأطير ممارسة وتنظيراً مدة خمس سنوات. ونعلم جميعاً أن منصب التقاعد لا يعوض. والاختباء وراء فئة قليلة عدداً كبيرة وقعاً وتأطيراً للمجتمع حجة مردودة لا تستقيم. إن هذا المطلب ربح للتعليم العالي وللمغرب. لنتأمل ما يقع في دول أخرى كإسبانيا وفرنسا وأمريكا وغيرها.

4- معالجة ملف أساتذة التعليم الثانوي والمتصرفين والمهندسين العاملين بمؤسسات التعليم العالي والذين يمارسون مهنة التدريس والبحث بها والحاصلون على الدكتوراه وذلك بتغيير إطارهم إلى إطار الأساتذة الباحثين استفادة من خبراتهم ودعمهم للبحث والتأطير ووضعاً لحد التشنت بين الفئات وتشجيعاً لهم على البحث العلمي وربحاً لموارد بشرية في التعليم العالي أمام خصائصها وتقاعد منتظر لمجموعة من أطره خلال السنوات القليلة المقبلة.

5- الوضعية القانونية للكليات المتعددة التخصصات والمدارس العليا للتكنولوجيا التي تحرم الأساتذة الباحثين بها من ممارسة البحث وإعداد الدكتوراه وتجعل الطلاب بها مجرد عابرين من الثانوي إلى مؤسسات أخرى والمطلوب مراجعة المراسيم الخاصة بهاته المؤسسات.

6- تصفية ترقيات سنوات 2007-2008-2009 خلال هاته السنة.

وملفات أخرى ذكرت بها في منابر أخرى. وهي كلها ملفات مقدور على حلها حالاً وبالمناسبة إن بحل هاته الملفات المطلوبة فتحاً لصفحة جديدة حتى نتمكن من الاشتغال معاً على :

أولاً :

- مراجعة نظام الترقية والكوطا المعمول بهما اليوم نظراً لما خلفه من تشنت في الجسم الجامعي ومن اختلاف عميق في منظور الأساتذة الباحثين لمقاييس الترقى. وهذا أمر نريد الانكباب عليه مباشرة بعد التصفية النهائية لترقيات سنوات 2007-2008-2009.

- مراجعة مجموعة من المواد من القانون 01.00 وخصوصاً المواد رقم 17 و18 و90 و91 و94 و95 و98 التي بموجبها يتوهم البعض بأن الأستاذ الباحث أصبح مستخدماً لدى الجامعات. وهذا أمر نرفضه رفضاً باتاً وقاطعاً ولا يجوز أن تقبل النقابة الوطنية للتعليم العالي اليوم أو غداً هذا الأمر. لأن المشكل أعمق من صفة تعطى للأستاذ الباحث. إنه أمر مرتبط بعقليات التدبير والحكمة لبعض المسؤولين بالتعليم العالي بالمغرب وسأعرض بعضاً منها في فقرة لاحقة. كما أننا نطرح إعادة النظر في التشكيلة المكونة منها مجالس المؤسسات والجامعات ضماناً لتمثيلية أكبر للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين بما يخدم المصلحة الفضلى للتعليم العالي والبحث العلمي، وقضايا أخرى سنطرحها في حينه.

- مراجعة النظام الأساسي للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين في إطار الوظيفة العمومية يأخذ بعين الاعتبار المهام الجديدة المناطة بالأستاذ الباحث ويجعل حداً للاحتقان الموجود اليوم

بسبب ظلم نظام "97" ومساهمته في خلق الفئوية حتى صار التعليم العالي قبائل وشعوب تتطاحن. إن النظام الأساسي للأساتذة الباحثين – وهذا أمر سهل الوقوف عليه – أغرب نظام موجود في الأنظمة الأساسية سواء منها العامة أم الخاصة. إنه نظام مرقع ترقيعاً إذ فيه (1) و 1^{bis} و 1^{2bis} و 1^{3bis} وغيرها. إنه مليء بجملته (تغير وتتم المادة... على النحو التالي...) وهكذا... لأن فئات سقطت وفئات نسييت، وفئات... ثم إن أغلب الأساتذة الباحثين بلغوا آخر الدرجات في آخر إطار وهم لم يبلغوا بعد سن الخمسين أو تجاوزوها بقليل. فأين التحفيز؟؟ إنه نظام يوقف الحياة العلمية للأستاذ الباحث مبكراً. وهو أمر غريب لذلك مراجعة هذا النظام اليوم أمر في صالح الأساتذة الباحثين وفي صالح التعليم العالي والبحث العلمي وفي صالح الحكومة وفي صالح الوطن.

- الانتخاب المباشر لرؤساء الجامعات وعمداء ومدراء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

وبموازاة مع ذلك وثانياً ملفات بأبعاد مختلفة وأذكر بعضاً منها :

- 1- ندوة : البحث العلمي في دول المغرب العربي يومي 3-4 يونيو 2010 بالرباط بمشاركة نقابات التعليم العالي وبالجزائر وتونس وليبيا وموريطانيا والمغرب.
- 2- ندوة : لغة العلوم – دجنبر 2010 بتطوان.
- 3- ندوة : أخلاقيات مهنة الأستاذ الباحث.
- 4- ندوة : العنف وظواهره بالتعليم.
- 5- ندوة : التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب الإشكال والرهان.

وفي الختام أوجه تحية خاصة لكل أعضاء المكاتب المحلية والجهوية والمكتب الوطني واللجنة الإدارية وعبرهم إلى كل السيدات والسادة الأساتذة الباحثين على انخراطهم الجدي في الإضراب بوعي وبمسؤولية وعلى نقاشاتهم العميقة في التجمعات المحلية والجهوية لقضايا التعليم العالي والبحث العلمي بمؤسساتنا وللنظام الأساسي والترقية وغيرها من الملفات التي تؤرقنا جميعاً. كما أوجه شكراً خاصاً باسم النقابة الوطنية للتعليم العالي إلى كل وسائل الإعلام على متابعتها واهتمامها وانشغالها بقضايا التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب.

فشكراً والتحية في البدء والختام.

محمد الدرويش

الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي